إسرائيل.. حرب استنزاف على أربع جبهات لن تتوقف

تحسين الحلبي

يفصلنا عن موعد الانتخابات للكنيست الثالثة والعشرين شهران تقريباً والتي ستجري في ٢ آذار ٢٠٢٠ وتكون ثالث محاولة تجد في نتائجها الأحزاب الإسرائيلية الكبيرة فرصتها الأخيرة لتشكيل حكومة إما برئاسة رئيس وزراء الكيان الصهيوني بنيامين نتنياهو وإما برئاسة منافسه بيني غانتس متزعم حزب «أزرق أبيض» وإما بمشاركة الاثنين.
والسؤال ماذا يعد نتنياهو من أوراق ينافس بها خلال هذين الشهرين وما سوف يجري فيهما من حملات دعائية وانتخابية خصمه بيني غانتس وحزبه؟
هل سيعتمد على الإعلان عن زيادة مشاريع الاستيطان في الأراضي المحتلة أم على «صفقة القرن» التي فشلت قبل أن تعلن تفاصيلها التي باتت شبه معروفة؟
هناك من يعتقد أنه سيراهن على أهمية المنافسة في ميدان تصفية عدد من قادة المقاومة في قطاع غزة أو خارجها وخاصة بعد أن أجبرته قوات الأمن على دخول ملجأ قبيل إلقائه خطاباً انتخابياً في مدينة عسقلان على ساحل المتوسط للمرة الثانية، فقد وقعت المرة الأولى حين كان في مدينة «أسدود» على الساحل نفسه أثناء حملته الأخيرة للانتخابات الماضية.
وربما هذا ما يشير إليه وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس، أهم المقربين لنتنياهو في الليكود وفي الحكومة حين أعلن الخميس الماضي للإذاعة العسكرية الإسرائيلية ونشرته وكالة «رويترز» أيضاً، أن القيادة الإسرائيلية ستعود إلى تنفيذ سياسة التخلص من القادة الفلسطينيين وستقوم مخابراتها بتحديد دقيق للموقع الذي سينطلق منه أي صاروخ على إسرائيل لتصفية من أطلقه، وهذا لا يعني المقاتل الذي أطلقه لأنها تحاول القيام بهذا العمل عادة، لكن المقصود هو القائد الفلسطيني المسؤول عن إطلاق هذه الصواريخ بموجب ما يقوله المحللون العسكريون في إسرائيل، وإذا نظرنا إلى هذا التصريح كمجرد محاولة لـ«الردع» ولمنع التصعيد الفلسطيني في الشهرين المقبلين لموعد الانتخابات فإن هذا لا يمنع إسرائيل من تنفيذ هذه السياسة طالما أنها نفذتها مرات عديدة طوال فترة الحرب على قطاع غزة.
إن سجل إسرائيل في موضوع التصفية الجسدية يدل على أن السياسة الاستخباراتية الإسرائيلية تبنت مفهوماً يقوم على «تحييد دور وفاعلية أي قائد قادر على إلحاق الضرر الفادح بإسرائيل بواحدة من طريقتين: إما تصفيته بعملية عسكرية مباشرة أو غير مباشرة، وإما تصفية دوره مع بقائه حياً، وهذا يعني محاولة مهادنته والاستمرار بمهادنته ما دامت تراهن على أنه أصبح في داخل «حلقة المهادنة» ولم يخرج منها.
في حربها شبه اليومية على المقاومة في قطاع غزة ترى القيادة الإسرائيلية أنها أطول حرب شنتها منذ «فك ارتباطها» وانسحابها في آب ٢٠٠٥ من القطاع بقواتها وبمستوطناتها، وطوال هذه الحرب وأشكالها المختلفة وما تضمنته من جرائم ضد الإنسانية ومعارك متنوعة بأسلحة كبيرة، لم تتمكن القيادة الإسرائيلية من إيقاف تزايد قدرة المقاومة الفلسطينية في القطاع ولا من كسر إرادة الشعب المتمسكة باستمرار المقاومة.
أما في جبهة الضفة الغربية وعلى الرغم من اتفاقات التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية ووجود ٥٠٠ حاجز وموقع عسكري إسرائيلي بين المدن والقرى الفلسطينية التي تضم أكثر من ثلاثة ملايين من الفلسطينيين بما في ذلك مدينة القدس، لم تستطع إسرائيل إغماض أعين جنودها واستنفاراتهم اليومية لمنع أشكال وفعاليات المقاومة، ويعترف رئيس الأركان الإسرائيلي السابق غادي آيزنكوت بأن الفلسطينيين يخوضون حرب استنزاف يومية ضد إسرائيل من قطاع غزة ومن الضفة الغربية منذ احتلال هذه الأراضي في حزيران عام ١٩٦٧، وأن هاتين الجبهتين تفرضان وجود ما يزيد على خمسين ألفاً من الجنود النظاميين المتأهبين يومياً لمنع عمليات المقاومة إضافة إلى قوات الأمن، وعلى الجبهة الشمالية مقابل جنوب لبنان يقدر آيزنكوت أن هذه الجبهة حتى لو كانت هادئة نسبياً إلا أنها لا تزال تستنزف قدرات بشرية وتكنولوجية عسكرية تحسباً من أي عمليات مفاجئة للجيش الإسرائيلي، وهذا يتطلب من الجيش ضمان حماية عشرات إن لم نقل مئات المستوطنات في الجبهات الثلاث: قطاع غزة وجنوب لبنان والضفة الغربية، على الرغم من أن المستوطنين لديهم أسلحة في تلك الأراضي المحتلة، وإذا أضفنا لهذه الجبهات التي تستنزف القوات البشرية لإسرائيل جبهة حدود الجولان، فإن مواقع الجيش الإسرائيلي في الجولان المحتل لا يمكن أن تغمض فيها أعين جنود الاحتلال وخاصة أنها لا تزال تضع القدرة العسكرية السورية وحلفاءها على جدول العمل الإستراتيجي، وحتى في مثل هذا الوضع السائد على كل هذه الجبهات الأربع لا تزال حرب استنزاف إسرائيل وقدراتها مستمرة من دون توقف وهذا ما يقلق تل أبيب وواشنطن العاجزتين عن تحقيق أهدافهما.
وإذا كانت حرب الاستنزاف المصرية لم تستغرق سوى ثلاث سنوات أعقبتها ثلاث سنوات اشتعلت فيها حرب تشرين ١٩٧٣ وتحقق الانتصار فيها، فهل ستنتهي حرب الاستنزاف الراهنة بحرب تنتصر فيها قريباً سورية والمقاومة؟

توقعت نشوب حرب بين كيان الاحتلال وإيران.. وزعمت أن طهران «تعرقل إعادة الإعمار»!

صحيفة إسرائيلية: سورية ستقضي على إرهابيي الشمال في ٢٠٢٠

الوطن - وكالات

توقعت صحيفة «يديعوت أحرنوت» الإسرائيلية، أن الدولة سورية ستقضي في العام ٢٠٢٠، على الإرهابيين في الشمال، وستعد نفسها لعصر إعادة الإعمار، وزعمت أن الوجود الإيراني فيها «عنصر معرقل» لإعادة الإعمار، لكون الكيان سيواصل اعتداءاته على سورية طالما بقي هذا الوجود فيها، مرجحة نشوب حرب بين إيران وكيان الاحتلال في ٢٠٢٠.
وأشار خبير الشؤون العسكرية في الصحيفة أليكس فيشمان في مقال له، نقلته مواقع داعمة للمعارضة أمس، إلى أن رئيس أركان جيش كيان الاحتلال أفيف كوخافي، «يتحدث عن ٢٠٢٠ كعام فيه احتمال كبير لحرب مع إيران وفروعها في الشمال».
وذكر أن العام ٢٠١٩ وصف في جيش الاحتلال كعام احتمال عالٍ للحرب في غزة، وهذا لم يحصل، بل العكس هو الصحيح، فهناك وجود احتمال عال لتهدئة في إطار تسوية، مهما كانت مملوءة بالثقوب.
واعتبر فيشمان أن دور كوخافي، أن يرى نصف الكأس الفارغة، ويحدد لجيش كيان الاحتلال أهدافه، ورأى أنه في حال طور «العدو» ونصب أسلحة تعرض لما سماه «خطر الاستقرار الإقليمي»، فإنه ينبغي أن تعطى لذلك الأجوبة العسكرية، وتحذير الجمهور من الآثار على الجبهة الداخلية في كيان الاحتلال.
وهذا يعني، حسب فيشمان، أن «المواجهة العسكرية، سواء كانت جزئية أم كاملة، فهي تحوم فوق رؤوسنا في الأشهر القريبة القادمة».
وقدر فيشمان، أنه في «٢٠٢٠، ستقضي الدولة السورية على الإرهابيين في الشمال، وستعد نفسها لعصر إعادة الإعمار»، مشيراً إلى أن هناك «بعض المواضيع على جدول الأعمال السوري، منها تعزيز الدولة السورية في الداخل، والخروج (مما سماها) العزلة الدولية وبالذات العزلة الاقتصادية»، في إشارة إلى الإجراءات الأحادية القسرية المفروضة على الشعب السوري.
وذكر فيشمان أن تقديرات الأمم المتحدة، هي أن سورية بحاجة لما لا يقل عن ٤٠٠ مليار دولار لترميم البنى التحتية التي تم تدميرها بفعل الإرهاب المدعوم من كيانه، معتبراً أن هذه المبالغ لن تأتي من دولة واحدة، بل من تحالف من الدول يمكنها أن تساعد في البناء المادي لسورية، مشيراً إلى أن إيران دعمت سورية منذ بدء أزمتها في ٢٠١١ بنحو ٨ مليارات دولار في السنة.
وادعى الخبير الإسرائيلي أن إيران اليوم وفي عصر ما سماه «العقوبات الاقتصادية»، ليست لديها القدرة على المساعدة، وأن روسيا أيضاً مقيدة من الناحية الاقتصادية، والنفط السوري بيد الميليشيات الكردية، كما أن الأسواق اللبنانية التي استوعبت بضائع سورية في حالة إفلاس، وأن الحدود المؤدية من سورية إلى السوق التركية مغلقة، زاعماً أن «سورية مخنوقة»، وأن تهديد العقوبات الأميركية على دمشق يقف على الأبواب.
وزعم فيشمان، أن لدى سورية تحدياً صغيرا جداً إضافياً، وهو أن تنزل الكيان الإسرائيلي عن ظهرها، معتبراً أنه طالما هناك وجود إيراني في سورية، فإن هناك احتمالاً لشن اعتداءات إسرائيلية، وأن هذا من شأنه أن يسبب ضرراً هائلاً على الدولة السورية، لأنه وحسب ادعائه، «لن تكون هناك أية دولة مستعدة لأن تستثمر الأموال في دولة يمكن أن تندلع فيها في كل لحظة حرب بين إسرائيل وإيران».

الجيش السوري يطهر قرية الهلبة من الإرهابيين ويتقدم بشكل سريع في ريف إدلب (سانا)

طهران تؤكد أن المناورات المشتركة أنهت جولات واشنطن في المنطقة

زورق إيراني يشارك في مناورات لبلاده مع روسيا والصين في بحر عُمان (رويترز)

أعلن قائد البحرية الإيرانية حسين خانزادي تنفيذ مراحل المناورات الإيرانية الروسية الصينية المشتركة «بشكل جيد»، وقال إن هذه المناورات تعكس مستوى التعاون بين إيران والصين وروسيا، الذي تخطى المستويين الاقتصادي والسياسي.
المسؤول الإيراني اعتبر أن واشنطن «تلقت مؤشرات ذات معنى مفادها أن أيام جولاتها في المنطقة انتهت»، داعياً دول المنطقة إلى «الانضمام إلى التحالفات الإقليمية».
وقال خانزادي إن من ينتظر تشكيل تحالف بعيد من إيران في المنطقة «أدرك اليوم أن كل استثماراته لم تجد نفعاً».
كما أكد أن على الأميركيين أن يغادروا المنطقة سريعا لأن الزمن الذي كانوا يصولون فيه هم وأتباعهم في المنطقة قد ولى.
وقال خانزادي إن كلا من إيران وروسيا والصين التي تعد من القوى البحرية الكبرى تتعرض لتهديدات وتواجه أعداء مشتركين وعلى رأسهم التهديد الأميركي حيث سيتم إنهاء هذه التهديدات في مختلف المناطق البحرية في العالم.
وأشار إلى أن التدريبات البحرية المشتركة الإيرانية الروسية الصينية في شمال المحيط الهندي «حزام الأمن البحري» هدفها التدريب والاستعداد لمواجهة أي نوع من التهديد الذي يعرض السلامة في البحر للخطر.
وانطلقت المناورات صباح الجمعة مع وصول القطع البحرية الروسية والصينية تباعاً إلى ميناء تشابهار، الذي يبعد نحو ١٠٠ كيلومتر عن باكستان، أكبر الموانئ الإيرانية غير الواقعة على مياه الخليج.
وحسب مسؤولين إيرانيين فإن المناورات تجري على مساحة تتجاوز ١٧ ألف كيلومتر مربع بهدف تعزيز الأمن والتجارة البحرية في المنطقة.
وقالت وزارة الدفاع الصينية إن الهدف «تعميق التعاون بين الدول الثلاث للحفاظ على السلام والأمن البحريين في العالم».
إلى ذلك نددت وزارة الخارجية الإيرانية بالتدخل الفرنسي بشؤون إيران الداخلية.
وأكد المتحدث باسم الوزارة عباس موسوي في بيان له أمس أن البيان الصادر عن وزارة الخارجية الفرنسية بشأن اعتقال مواطنة إيرانية بتهمة التجسس هو تدخل في الشأن الداخلي للبلاد مشيراً إلى أنه لا يوجد أساس قانوني للطلب الفرنسي للإفراج عنها لأن المعتقلة مواطنة إيرانية وتم اعتقالها بتهمة التجسس ويتم التحقيق في قضيتها من القضاء الإيراني.

الميادين - سانا
رويترز - شينخوا

الحوثيون: لا أمان و لا استقرار لدول العدوان إلا بتوقف الحرب على اليمن

أكد المتحدث باسم القوات المسلحة اليمنية التابعة لحركة أنصار الله الحوثية العميد يحيى سريع أنه لا أمن ولا استقرار لدول العدوان إلا بتوقف هذا العدوان ورفع الحصار عن اليمن.
ونقل موقع المسيرة نت عن سريع قوله خلال مؤتمر صحفي عقده أمس في صنعاء أن القوات المسلحة اليمنية تملك بنك أهداف واسعا يشمل مراكز حيوية وحساسة على طول وعرض جغرافيا دول العدوان ومن ضمنها ستة أهداف في السعودية مضيفاً إن «الاستمرار في استهداف شعبنا وبلدنا يعني استمرار قواتنا في الرد المشروع والمناسب وذلك بضربات موجعة على هذه الأهداف الحساسة».
وأشار سريع إلى أن العام ٢٠٢٠ سيكون عاماً للدفاع الجوي مع العمل على تطوير الصناعات العسكرية وتعزيز المخزون الإستراتيجي للقوات المسلحة من مختلف أنواع الأسلحة وعلى رأسها أسلحة الردع الإستراتيجي، موضحاً أن القوات المسلحة تؤكد الاستمرار في تنفيذ المهام والواجبات دفاعاً عن الوطن والشعب، والعمل على تعزيز القدرة الدفاعية على طريق تحرير وتأمين كل أراضي اليمن ووقف العدوان ورفع الحصار وفرض معادلات عسكرية جديدة تقوم على إستراتيجيات الضربات المفاجئة وفي المكان والزمان الذي لا يتوقعه العدو.
وبين سريع أن إجمالي عدد غارات طيران العدوان خلال العام الجاري بلغ أكثر من ٦٥٣٤ غارة على تسع عشرة محافظة بينما تصدت القوات اليمنية لأكثر من ١٢٢٦ عملية عسكرية لتحالف العدوان وأدواته منها ١٦٣ عملية هجومية و٦٥٦ زحفا و٤٠٧ محاولات تسلل مضيفاً إن عدد العمليات العسكرية المنفذة من قبل القوات اليمنية بلغ ١٦٨٦ عملية على طول مسرح العمليات القتالية وامتداد خريطة المواجهات منها ٦٠٧ عمليات هجومية و١٠٤٤ عملية إغارة و٣٥ عملية تسلل.
وأكد سريع أنهم سيستهدفون ٦ مواقع «بالغة الأهمية» في السعودية و٣ في الإمارات بهجمات صاروخية.
وأشار في تصريحاته إلى أن القوات التابعة للحوثيين قسمت بنك الأهداف المتاح لديها إلى ٣ مستويات حسب الأهمية.
وشدد يحيى سريع على أنهم سيردون «بالمثل على كل العمليات العسكرية وبما يتناسب مع كل عملية وحجمها وهدفها ونتائجها»، مبيناً أن القوات المسلحة التابعة للحوثيين «ستضرب وتستهدف كل التحركات المعادية التي تشكل خطراً على اليمن وعلى الشعب».
وأوضح أن جماعة «أنصار الله» سترفع «مستوى وحجم ونوعية الرد على الجرائم التي أدت إلى مقتل وجرح مواطنين سواء بالغارات أم بالقصف».
ودعا المتحدث باسم الحوثيين «الجهات الأجنبية المساعدة للتحالف في نهب ثروة الشعب اليمني أن تأخذ التحذير على محمل الجد».
كما اتهمت جماعة «أنصار الله» قوات التحالف السعودي باحتجاز ٩ سفن مشتقات نفطية وأخرى تحمل شحنة من مادة الدقيق، ومنعها من التوجه إلى ميناء الحديدة غرب اليمن.
وحمّل مدير عام فرع شركة النفط اليمنية في الحديدة، التحالف والأمم المتحدة مسؤولية الانتهاكات المتكررة لاتفاق السويد.

الميادين- سانا
رويترز- روسيا اليوم

محاكمة ٢٨ تونسياً حاولوا الالتحاق بداعش في سورية وليبيا

الوطن - وكالات

بدأت محكمة تونسية بمقاضاة ٢٨ تونسياً حاولوا الالتحاق بتنظيم داعش الإرهابي بينهم فتاة، في وقت أوقفت السلطات الهولندية، امرأة إرهابية رحلها النظام التركي مؤخراً من أراضيه.
وبيّنت المحكمة الابتدائية بالعاصمة التونسية المختصة في قضايا الإرهاب، حسب مواقع إلكترونية معارضة، أنها «شرعت بمحاكمة ٢٨ مسلحاً تونسياً حاولوا الالتحاق بتنظيم داعش الإرهابي في كل من ليبيا وسورية»، مشيرة إلى أنه حضر ١٤ متهماً منهم جلسة المحاكمة التي التأمت يوم الجمعة الماضي، من بينهم فتاة، في انتظار عرض البقية على القضاء التونسي.
وبيّنت المواقع، أن المتهمين اجتازوا الحدود الفاصلة بين تونس وليبيا نهاية سنة ٢٠١٦، وكان هدفهم الالتحاق بتنظيم داعش في ليبيا وسورية، موضحة أن قوات ليبية ألقت عليهم القبض واعتقلتهم لمدة ثلاثة أشهر، قبل أن تسلمهم إلى الوحدات الأمنية التونسية.
وأكدت أن اعترافاتهم المسجلة في الأبحاث الأمنية الأولية، تبيّن أنهم يتبنون الفكر المتطرف وقد قرروا السفر إلى ليبيا في مرحلة أولى ثم التوجه إلى سورية في مرحلة لاحقة.
ولفتت إلى أن البعض منهم أنكر التهم الموجهة إليه غير أن القاضي جابههم بالاعترافات المسجلة ضدهم في انتظار الكشف عن الأطراف والقيادات الإرهابية التي قد تكون شجعتهم على الخروج من تونس والالتحاق بالتنظيمات الإرهابية.
وأوضحت أن معطيات حكومية تشير إلى وجود نحو ثلاثة آلاف تونسي ضمن تلك التنظيمات، بينهم ٧٠ في المئة في سورية ونحو ٢٠ في المئة في ليبيا المجاورة.
وفي السياق، أوقفت السلطات الهولندية، امرأة رحلها النظام التركي خلال الفترة الأخيرة في إطار خطواته المتعلقة بترحيل الإرهابيين الأجانب، حسب وكالة «الأناضول».
وذكرت النيابة الهولندية في بيان لها، أن الإرهابية التي عبرت من سورية إلى تركيا، وتم ترحيلها، أوقفت في مطار سخيبول بأمستردام، عمرها ٢٨ عاماً، وكانت ذهبت إلى سورية عام ٢٠١٣، وتقدمت مع طفلها ٤ أعوام في ٣٠ تشرين الأول بطلب إلى القنصلية العامة الهولندية في أنقرة، موضحة أن الطفل نُقل إلى مؤسسة حماية الأطفال بعد وصوله مع أمه إلى البلاد.
وانضم إلى التنظيمات الإرهابية في سورية الآلاف من المسلحين الأجانب من دول أجنبية وذلك بتسهيل من النظام التركي الذي جعل من بلاده ممراً لهم إلى سورية، ولا يزال كثير منهم محتجزين في معسكرات تحت سيطرة ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية – قسد» في انتظار تسليمهم إلى بلدانهم، في حين يواصل بعضهم القتال مع نظام رجب طيب أردوغان في عدوانه المتواصل على شمال شرق سورية.

رام الله أكدت أنها جريمة حرب

الأمم المتحدة: الاحتلال هدم ٦١٧ منزلاً فلسطينياً في أسبوعين

أكد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا» أن انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لا تزال متواصلة بحق الفلسطينيين منذ مطلع العام الحالي عبر الاعتداء عليهم وقتلهم وهدم منازلهم وتهجيرهم والاستيلاء على أراضيهم.
وأوضح المكتب في تقرير له يغطي الفترة ما بين الـ١٠ والـ٢٣ من الشهر الجاري نقلته وكالة «وفا» أن قوات الاحتلال أصابت أكثر من ١٢٩ فلسطينياً بينهم ٤٤ طفلاً بجروح خلال مسيرات العودة وكسر الحصار في قطاع غزة.
وأشار التقرير إلى أن سلطات الاحتلال هدمت ٦١٧ منزلاً وهجرت ٨٩٨ فلسطينياً في الضفة الغربية منها ٢٩ منزلاً في مدينة القدس المحتلة وتم تهجير ٤٥ فلسطينياً خلال الأسبوعين الماضيين.
ووفقاً للتقرير قامت قوات الاحتلال بعمليات تجريف واسعة لأراضي الفلسطينيين وقطعت نحو ٢٥٠٠ شجرة شرق نابلس كما منعت المزارعين في ثلاث قرى في سلفيت من الوصول إلى أراضيهم لحراثتها وزراعتها.
وبين التقرير أن قوات الاحتلال اقتحمت مناطق متفرقة من الضفة الغربية ما أدى إلى إصابة ١٤ فلسطينياً بينهم ثلاثة أطفال بجروح كما نفذت ١٥٤ عملية دهم اعتقلت خلالها ١٤٦ فلسطينياً بينهم ١٧ طفلاً.
ولفت التقرير إلى استمرار اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين وممتلكاتهم التي أدت خلال الأسبوعين الماضيين إلى إصابة أربعة فلسطينيين بجروح واقتلاع نحو ٣٣٠ شجرة زيتون في الضفة الغربية.
بدورها أكدت وزارة الخارجية الفلسطينية أن هدم سلطات الاحتلال الإسرائيلي منازل الفلسطينيين وتهجيرهم قسرياً عن أراضيهم للاستيلاء عليها وتهويدها جريمة حرب وفق القانون الدولي مطالبة المحكمة الجنائية الدولية بسرعة فتح تحقيق في جرائم الاحتلال ومحاسبة المسؤولين عنها.
ولفتت الخارجية إلى أنها بدأت قبل ٥ سنوات بتقديم تقارير دورية حول جرائم وانتهاكات الاحتلال للمحكمة الجنائية الدولية شملت عمليات الهدم مشددة على أنها ستواصل العمل مع المحكمة لفتح تحقيق رسمي حول جريمة الهدم وكل جرائم وانتهاكات الاحتلال ومحاسبة المسؤولين عنها.
كما اقتحم مستوطنون إسرائيليون أمس منطقة برك سليمان السياحية جنوب مدينة بيت لحم في الضفة الغربية بحماية قوات الاحتلال.
وذكرت وكالة «وفا» أن أكثر من ٧٠ مستوطناً اقتحموا المنطقة بحراسة قوات الاحتلال ونفذوا جولات استفزازية فيها.
وتتعرض المنطقة لاقتحامات متكررة من قوات الاحتلال ومستوطنيه في محاولة لتهجير الفلسطينيين منها وتهويدها.
إلى ذلك أعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أمس عن مخطط استيطاني جديد لإقامة ألفي وحدة استيطانية في الضفة الغربية.
وذكرت وكالة «معا» أن المخطط الجديد يهدف إلى توسعة مستوطنات مقامة على أراضي الفلسطينيين في القدس المحتلة وسلفيت ورام الله.
وفي إطار مخططاتها التهويدية والعدوانية لتهجير الفلسطينيين تصعد سلطات الاحتلال من عمليات الاستيطان في الضفة الغربية وخاصة في مدينة القدس المحتلة متجاهلة القرارات الدولية ولاسيما قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ لعام ٢٠١٦ الذي يؤكد عدم شرعية الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة ويطالب بوقفه فورا.
وساد غضب شعبي كبير داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد تحرك وزير الحرب الإسرائيلي، نفتالي بينيت، إلى تبني خطة من شأنها تعزيز سيطرة كيان الاحتلال على «المنطقة ج» في الضفة الغربية المحتلة، ما أثار انتقادات فلسطينية عارمة.
وأفادت هيئة البث الإسرائيلي «مكان» بأن هذه الخطة تقضي بانتزاع صلاحية تسجيل العقارات في «المنطقة ج» الخاضعة للسيطرة المدنية والأمنية الإسرائيلية الكاملة من الإدارة المدنية وإحالتها إلى وزارة العدل الإسرائيلية.
وأكدت الهيئة أن بينيت أوعز إلى الجهات القضائية المهنية في وزارته بدراسة الموضوع وإعداد آليات خاصة لتُعرض عليه.
في هذه الأثناء أصيب فلسطيني أمس برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي شمال قطاع غزة المحاصر.
وذكرت وكالة «وفا» أن قوات الاحتلال المتمركزة على أطراف القطاع أطلقت الرصاص الحي باتجاه فلسطيني شرق بيت حانون شمال القطاع ما أدى إلى إصابته بجروح.
كما اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي ١٤ فلسطينياً في الضفة الغربية.
وذكرت «وفا» أن قوات الاحتلال اقتحمت بلدتي العيسوية في القدس المحتلة وتقوع في بيت لحم واعتقلت ١٤ فلسطينياً.
وتواصل قوات الاحتلال ممارساتها العدوانية بحق الفلسطينيين من خلال التضييق والاعتداء عليهم في مدنهم وقراهم وشن حملات اعتقال يومية بهدف تهجيرهم والاستيلاء على أراضيهم وتهويدها.

وفا - معا - سانا
الميادين - روسيا اليوم

توسيع المستوطنات على حساب منازل الفلسطينيين التي هدمها الاحتلال (أ ف ب – أرشيف)

الوطن
عين على الوطن... سورية يومية سياسية مستقلة
www.alwatan.sy
رئيس التحرير
وضاح عبد ربه
مدير التحرير
جانبلات شكاي
المدير الفني
لارا توما
الاشتراك السنوي (٦٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة
المكاتب في المحافظات
■ دمشق ـ المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/٣٠٦٥ -٠١١
فاكس: ٢١٣٩٩٢٨ -٠١١
■ حلب ـ الجميلية ـ مقابل صالة معاوية ـ سنتر الشرق الأوسط ـ طابق ٥
هاتف: ٢٢٧٧٢٥٦-٠٢١ تليفاكس: ٢٢٧٧٢٥٧-٠٢١
■ حمص ـ بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠ - ٠٣١ فاكس: ٢٤٥٤٠٢١ -٠٣١
■ اللاذقية ـ شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٢٣١٢١٨ - ٠٤١ فاكس: ٢٣١٢١٨ - ٠٤١
■ طرطوس ـ الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل ـ هاتف: ٢٣٢٧٤٥٥-٠٤٣ ـ فاكس: ٢٣١٣٠٩٠-٠٤٣